بعد 5 سنوات من الابتزاز والمقاطعة والحصار الاقتصادي

وجاءت هذه الخطوة بعد سنوات من الضغوط المالية والسياسية الممنهجة التي مارستها الرياض ضد الساحة اللبنانية، مستخدمة سلاح المقاطعة التجارية كأداة لعقاب الدولة اللبنانية ومزارعيها ومصانعها، والسعي لمحاصرة منافذها الحيوية بالتنسيق مع بعض العواصم الخليجية التي جُرّت للمشاركة في هذا الحصار.

وشهد مرفأ بيروت مراسم رسمية لإطلاق أول حاوية شحن بحري إلى الأسواق السعودية، بحضور رئيس الوزراء اللبناني نواف سلام والسفير السعودي الجديد لدى بيروت فهد الدوسري.

وبشكل غير مباشر، أقر المسؤولون اللبنانيون بالآثار الكارثية التي خلّفها الحصار السعودي، حيث لفت نواف سلام إلى أن سوق المملكة كانت تمثّل كبرى وجهات الصادرات اللبنانية قبل فرض التدابير العقابية، معتبرا أن استئناف التصدير يعيد بصيص الأمل إلى آلاف المزارعين والمصانع والمصدرين في البقاع والجنوب والشمال الذين صمدوا في وجه أسوأ أزمة معيشية واجهتها البلاد، والتي عمقتها قرارات الحظر والابتزاز السياسي المفروضة من السعودية والولايات المتحدة الأميركية.

وتعود جذور الأزمة الاقتصادية والدبلوماسية إلى عام 2021، عندما اتخذت الرياض موقفا عدائيا متصاعدا ضد بيروت، متذرعة بتصريحات لوزير الإعلام آنذاك، جورج قرداحي، انتقد فيها العدوان السعودي على اليمن، لتسارع سلطات آل سعود إلى فرض حظر شامل على كافة الصادرات اللبنانية، وطرد السفير اللبناني من أراضيها، والضغط على دول الخليج لاتخاذ إجراءات عقابية مماثلة بهدف إحداث شلل كامل في القطاعات الإنتاجية اللبنانية.